



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Palestinian Central Bureau of Statistics



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020

رام الله-2019/12/24 أصدرت سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اليوم تقريراً مشتركاً حول أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، وذلك ضمن إصدار مشترك، والذي يمثل استمراراً للجهود المشتركة التي تقوم بها المؤسسات، علماً أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967 وجاءت النتائج على النحو الآتي:

أداء الاقتصاد¹ الفلسطيني خلال عام 2019

ثبات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال عام 2019 مقارنة مع العام 2018

خلال العام 2019 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2% مقارنة مع العام 2018، أي أن الاقتصاد الفلسطيني حافظ على نسبة النمو السابقة للعام 2018 بالرغم من الأزمة المالية التي حلت على الاقتصاد، والتي شهدت إحتجازاً لأموال المقاصة لأكثر من 6 أشهر متتالية، وما نتج عنها من مشاكل سيولة وتراكم في المتأخرات الحكومية، واستمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً مع انقطاع المساعدات الأمريكية سواء للحكومة أو للمؤسسات والمنظمات الأهلية (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية)؛ إضافة إلى الاستمرار في التوسع الاستعماري ومواصلة مصادرة المزيد من الأراضي في الضفة الغربية وعدم السماح باستغلال الموارد الطبيعية في المناطق (ج)؛ حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3% عن العام 2018، وذلك نتيجة النمو الطبيعي للسكان بوتيرة أعلى من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد الربع الأول من العام 2019 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبته 3.3% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2018. واستمر التراجع في الربع الثاني 2019 بنسبة 2.0% مقارنة مع الربع الأول من عام 2019 وذلك بسبب أزمة المقاصة مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تشكل ما يقارب ثلثي إجمالي الإيرادات الحكومية. وفي سياق إدارة الأزمة المالية، تبنت الحكومة ميزانية طوارئ نتج عنها توقف جزئي لسداد التزامات الحكومة اتجاه العاملين في القطاع العام. وفي الربع الثالث 2019 تشير التقديرات إلى تحسن طفيف في مستوى النشاط الاقتصادي ليسجل ارتفاعاً بنسبة 1.0% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وخلال الربع الرابع 2019، استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ليسجل نمواً بنسبة 3.6% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2019، نتيجة توقع تعافي الطلب المحلي، وخاصة الإنفاق الاستهلاكي الأسري، وتحسن وتيرة نمو الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتسارع مستويات الإنفاق الحكومي بعد استئناف تحويل جزء كبير من إيرادات المقاصة للحكومة بشكل شهري وبأثر رجعي عن الأشهر السابقة من العام 2019، وقيام الحكومة بسداد جزء كبير من المتأخرات التي ترتبت عليها خلال الفترة الماضية اتجاه الموظفين العموميين والموردين من القطاع الخاص.

¹ البيانات بالاسعار الثابتة، سنة الاساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967، وبيانات عام 2019 تعتمد على تقديرات أولية، وهي عرضة للتقحيح والتعديل.



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Palestinian Central Bureau of Statistics



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، وخلال عام 2019 شهدت أنشطة الخدمات أعلى ارتفاع في القيمة المضافة مقارنة مع عام 2018، فقد بينت التقديرات الأولية إلى أنها سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.9%، حيث ارتفعت القيمة المضافة خلال الربع الرابع 2019 بنسبة 8.0% مقارنة مع الربع الثالث 2019، كما وارتفعت القيمة في الربع الثالث 2019 بنسبة 1.0% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، في حين سجل الربع الثاني 2019 تراجعاً نسبته 3.0% مقارنة مع الربع السابق، والربع الاول فقد شهد تراجعاً نسبته 1.9% مقارنة مع الربع 2018.

على مستوى أنشطة الإنشاءات، وخلال عام 2019 فقد شهدت القيمة المضافة نمواً نسبته 1.1% مقارنة مع عام 2018، حيث ارتفعت القيمة المضافة خلال الربع الرابع 2019 بما نسبته 17.0% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2019، في حين سجلت ثباتاً في الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع السابق، أما في الربع الثاني 2019 فقد سجلت نمواً نسبته 3.1% مقارنة مع الربع الذي سبقه، في حين شهد الربع الاول تراجعاً نسبته 9.4% مقارنة مع الربع 2018.

وفي أنشطة الصناعة، وخلال عام 2019 فقد سجلت القيمة المضافة نمواً طفيفاً نسبته 0.2% مقارنة مع عام 2018، حيث سجلت القيمة المضافة خلال الربع الرابع 2019 نمواً نسبته 4.1% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2019، ونمواً طفيفاً في الربع الثالث 2019 نسبته 0.8% مقارنة مع الربع الذي سبقه، والربع الثاني 2019 شهد نمواً نسبته 1.4% مقارنة مع الربع السابق، في حين سجل الربع الاول تراجعاً نسبته 3.2% مقارنة مع الربع 2018.

أما أنشطة الزراعة، فقد سجلت القيمة المضافة نمواً ملحوظاً خلال الربع الرابع 2019 نسبته 7.8% مقارنة مع الربع الثالث 2019، كما وارتفعت بنسبة 6.1% في الربع الثالث 2019 مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، في حين سجل الربع الثاني 2019 تراجعاً نسبته 4.1% مقارنة مع الربع السابق، وفي الربع الاول سجلت تراجعاً نسبته 11.8% مقارنة مع الربع 2018. لتراجع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 1.0% خلال العام 2019 مقارنة مع عام 2018.

إنخفاض طفيف في معدل البطالة في فلسطين وإستقرار عدد العاملين خلال عام 2019

تشير التقديرات الأولية إلى إستقرار إجمالي عدد العاملين في سوق العمل عام 2019 مقارنة مع عام 2018، في المقابل تشير التقديرات أن معدل البطالة انخفض خلال العام 2019 إلى حوالي 26.0% مقارنة مع 26.8% عام 2018، حيث انخفض معدل البطالة في الربع الرابع 2019 إلى 23.6% مقارنة 25.6% في الربع الثالث 2019، في حين بلغ في الربع الثاني 2019 ما نسبته 27.1% وفي الربع الاول 27.8%.

ارتفاع في عجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال عام 2019

أما على صعيد حركة التجارة الخارجية في فلسطين والتي تتمثل في إجمالي الصادرات والواردات، فقد أشارت التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 3% مقارنة مع عام 2018، كما وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 6% خلال نفس الفترة، مما أدى ذلك لارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 7% مقارنة مع العام السابق.



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Palestinian Central Bureau of Statistics



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

الأسعار²

كتقديرات أولية، سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2019 ارتفاعاً نسبته 1.6% مقارنة مع العام 2018.

التنبؤات الاقتصادية³ لعام 2020

تم إعداد التنبؤات الواردة أدناه بشكل مشترك بين سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استناداً إلى متوسط نتائج التنبؤات في المؤسستين، حيث تم الاعتماد على مجموعة من السيناريوهات المبنية على مستوى فلسطين والتي لا تفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة رغم الفجوة بينهما، وذلك بالتشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية من الأكاديميين والاقتصاديين المحليين، بالإضافة إلى وزارة المالية، وتم بناء كل سيناريو بالاعتماد على تحديد بعض مظاهر وملامح الوضع السياسي والاقتصادي للعام 2020، ومنها الحصار المفروض على قطاع غزة، المساعدات الخارجية، إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وعدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

1. سيناريو الأساس⁴:

يستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار الوضع السياسي القائم بين دولة فلسطين والإحتلال الإسرائيلي كما كان عليه خلال العام 2019، والمتمثل في استمرار وجود العراقل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من/ وإلى فلسطين، كما ويستند إلى الاستمرار في تنفيذ السياسات الحكومية المرتبطة بالإنفكاك الاقتصادي التدريجي عن الإحتلال الإسرائيلي والمتمثلة بدعم وتطوير العناقيد الاقتصادية والذي يرافقه ارتفاع في التسهيلات الإئتمانية، وزيادة التحويلات الحكومية، بالإضافة إلى ارتفاع تحصيل ضريبة الدخل وإيرادات المقاصة، ارتفاع التحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص من الخارج، تحسن في مستوى المنح والمساعدات الدولية المقدمة لدعم المشاريع التطويرية.

توقعات سيناريو الأساس:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4% خلال عام 2020، وانخفاض قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 0.1%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستهلاك (الخاص والعام) بنسبة 2.1%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 5.0%.

² البيانات تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

³ البيانات بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الإحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

⁴ الافتراضات الخاصة بوزارة المالية هي افتراضات أولية.



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Palestinian Central Bureau of Statistics



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 2.2%، وأنشطة الصناعة بنسبة 2.9%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 3.3% وأنشطة الخدمات بما نسبته 2.9% وذلك خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019.

العمل والعمال: من المتوقع إنخفاض معدل البطالة إلى 24.4% خلال العام 2020 مقارنة مع 26% في العام 2019.

قطاع المالية العامة:

من المتوقع ارتفاع قيمة إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 7.1%، إضافة إلى زيادة قيمة النفقات الحكومية بنسبة 4.3%، وبالتالي إنخفاض قيمة عجز الموازنة العامة (الحكومة المركزية) بنسبة 9.6%.

القطاع الخارجي:

من المتوقع إنخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري⁵ لفلسطين بنسبة 18.8%، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 9.2% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 15.5%، بالرغم من ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 3.5%، كما وسترتفع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 3.7%، 4.7% على التوالي.

2. السيناريو المتفائل:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيكون أفضل من خلال التقدم في تحقيق المصالحة والبدء للتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث من المتوقع ارتفاع قيمة المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية)، وزيادة النفقات التطويرية والتسهيلات الائتمانية الموجهة للمشاريع الريادية لفئة الشباب والتي تتسجم مع خطة الحكومة الفلسطينية، كذلك دمج خطط تنمية العناقيد التي تنفذها الحكومة في المحافظات مع برامج وخطط الدوائر الحكومية في موازنة العام 2020، ويستند هذا السيناريو إلى محاربة التهرب الضريبي، وزيادة التحصيل لضريبة الدخل والقيمة المضافة (المحلية والمقاصة)، مع افتراض تخفيف العراقيل التي يضعها الإحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من/ وإلى فلسطين، إرتفاع التحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص من الخارج بنسبة أعلى من معدلاتها السنوية.

توقعات السيناريو المتفائل:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.0% خلال عام 2020، وزيادة قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 2.5%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستهلاك (الخاص والعام) بنسبة 3.8%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 9.1%.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 17.4%، وأنشطة الصناعة بنسبة 6.2%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 16.7% وأنشطة الخدمات بما نسبته 5.6% وذلك خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019.

⁵ يتكون صافي الحساب الجاري من الميزان التجاري وصافي التحويلات الجارية وصافي الدخل.



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Palestinian Central Bureau of Statistics



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

العمل والعمال: من المتوقع أن يرتفع عدد العاملين بنسبة 3.6%، وأن ينخفض معدل البطالة ليصل إلى 22.6% عام 2020 مقارنة مع 26% عام 2019.

قطاع المالية العامة:

من المتوقع ارتفاع قيمة إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 11.4%، وزيادة قيمة النفقات الحكومية بنسبة 14%.

القطاع الخارجي:

من المتوقع إنخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 43.7%، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 17.8% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 27%، بالرغم من ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 4.7%، كما وسترتفع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 8%، 9.6% على التوالي.

3. السيناريو المتشائم

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيتهور من خلال زيادة العراقيل التي يضعها الإحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من/ وإلى فلسطين، ومزيداً من إجراءات الإحتلال الإسرائيلي على مدخلات الإنتاج المتعلقة بالكهرباء، إضافة إلى الإغلاق المتوقع والذي سيؤدي أيضاً إلى تقليل عدد التصاريح الصادرة للعمال والتجار من قبل الإحتلال الإسرائيلي. كما يفترض السيناريو الى انخفاض المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة دولة فلسطين (الحكومة المركزية) والمقدمة الى المشاريع التنموية، والتأخر أو عدم تحويل الأموال الخاصة بإيرادات المقاصة، وزيادة التهرب الضريبي، وانخفاض في تحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية والدخل، إضافة الى انخفاض النفقات التطويرية، وعدم توفير التمويل اللازم لاستمرار عمل منظمات المجتمع المدني، وخاصة وكالة الأونروا، وتوقف المنح التي تستفيد منها الأسر الفقيرة.

توقعات السيناريو المتشائم:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2% خلال عام 2020، وانخفاض قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 4.5%. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة إجمالي الاستهلاك بنسبة 1.2%، وأن تنخفض قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 3.8%.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع انخفاض القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 14%، وأنشطة الصناعة بنسبة 2.4%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 12.3% وأنشطة الخدمات بما نسبته 0.7% وذلك خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019.

العمل والعمال: من المتوقع أن ينخفض عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل بنسبة 10.2%، كما ومن المتوقع ارتفاع معدل البطالة ليصل خلال عام 2020 إلى 28.9%.



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Palestinian Central Bureau of Statistics



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

قطاع المالية العامة:

من المتوقع انخفاض قيمة الإيرادات الحكومية بنسبة 2.7% نتيجة تجميد جزء من العوائد الضريبية من قبل الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى زيادة التهرب الضريبي، وكذلك انخفاض قيمة النفقات الحكومية بنسبة 9.5%.

القطاع الخارجي:

من المتوقع ارتفاع قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 44.9%، نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية بنسبة 30.7%، وتراجع قيمة صافي الدخل بنسبة 1.4% بسبب انخفاض عدد العاملين في إسرائيل نتيجة زيادة المعوقات المفروضة داخل فلسطين وانخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 0.7%. كما يتوقع أن تتخفص قيمة الدخل القومي الاجمالي بنسبة 2%، وأن تتخفص قيمة الدخل القومي المتاح الاجمالي بنسبة 4.4%.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال على:

سلطة النقد الفلسطينية
ص ب. 452، رام الله والبييرة - فلسطين.
هاتف: 2 2415250 (970/972)
فاكس: 2 2409922 (970/972)

بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: <http://www.pma.ps>

أو على

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين
هاتف: 2 2982700 (970/972)
فاكس: 2 2982710 (970/972)
هاتف مجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>



القدس
عاصمة الثقافة الإسلامية
al QUDS
Jerusalem, Capital of Islamic Culture 2019